

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية،

السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية الترابية،

السيد رئيس قسم سياسات التنمية الجهوية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

ضيوفنا الكرام،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني غاية السعادة أن أشارك معكم في افتتاح الاجتماع الأول للفريق المختص بموضوع النمو الأخضر والتنمية المجالية، الذي يشرفني أن أعلن اليوم من الرباط، تفعيلا لإعلان مراكش، عن قيامه وانطلاق أشغاله.

ويطيب لي، بصفتي رئيسا لبرنامج الحكامة العامة لمبادرة الإدارة الرشيدة من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن أبادر إلى التنويه بالجهود الحثيثة المشتركة لخبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومسؤولي كل من وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية ووزارة تحديث القطاعات العامة بالمملكة المغربية في التهيئ الجاد والتنظيم المحكم لهذا اللقاء الهام.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لجميع الحاضرين عن كامل اعتزازنا بمشاركتهم الواسعة في هذا الاجتماع، ولأعبر أيضا، وبشكل خاص، لكافة ضيوف المغرب الكرام، الوافدين من دول شقيقة وصديقة، عن متمنياتنا لهم بالمقام الطيب بيننا، آملا أن يتمكن أعضاء هذا الفريق المختص، الذي يباشر اليوم أولى نشاطاته، من تبادل الرأي وإثراء النقاش حول السبل الكفيلة بإنجاح هذا الورش الحيوي.

وانني لعلى يقين أن تكوين هذا الفريق المختص ، يعتبر في حد ذاته مكسبا
جديدا يعزز ما تم تحقيقه من انجازات في إطار التعاضد القائم في نطاق المبادرة ما بين دول
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انطلقت مبادرة الإدارة الرشيدة حول الحكامة والاستثمار لدعم التنمية بدول
شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بشراكة مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منذ
أواخر سنة 2004، وفق محورين يتعلقان بتحسين الحكامة العامة ومناخ الأعمال.

وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، من خلال
دعم الحكامة الجيدة، وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المجتمع
المدني.

ولبلوغ هذه الغايات، تشكلت اربع مجموعات عمل إقليمية تهتم على الخصوص

بالمواضيع التالية:

- الوظيفة العمومية والنزاهة، التي يرأسها المغرب بشراكة مع إسبانيا وتركيا.
 - الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتترأسها الإمارات العربية
المتحدة بشراكة مع ايطاليا وكوريا.
 - ترشيد تدبير المالية العمومية، وتترأسها جمهورية مصر العربية بشراكة مع
هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.
 - تقديم الخدمات العمومية والإصلاح التنظيمي ودعم الشراكة، وتترأسها
الجمهورية التونسية بشراكة مع المملكة المتحدة وايطاليا وكندا.
- وقد شكلت هذه المبادرة، على مدى السنوات الخمس الماضية، إطارا ملائما لتلاقي
الآراء وتقاطع التجارب المتميزة في بلداننا، كما كان لها وقعها الإيجابي على مسارات
الإصلاح والتحديث بالمنطقة العربية.

وقد عملت المملكة المغربية منذ انطلاق المبادرة، على الانخراط الإيجابي في أورشها والمساهمة الفاعلة في أنشطتها، وهو ما أعطى دفعة قوية، للتعاون القائم بين المغرب ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد توجت هذه الدينامية من جهة باحتضان المغرب للمؤتمر الوزاري الثالث للمبادرة المنعقد بمدينة مراكش في شهر نونبر من السنة الماضية، حيث أنيطت به رئاسة المبادرة على المستوى الوزاري في ولايتها الثالثة الممتدة من 2010 إلى 2012. ومن جهة أخرى، فإننا ننتظر أن يتم الإعلان الرسمي قريبا عن تخويل بلادنا صفة عضو ملاحظ دائم في لجنة الحكامة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مما سيشكل خطوة متقدمة وبالغة الأهمية في علاقاته بالمنظمة، ستعزز مكانته على هذا المستوى الدولي، وتقوي موقعه بلا ريب للمضي بهذه المبادرة قدما نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية المنشودة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح العالم يشهد، وبشكل مقلق ومتزايد الخطورة، تهديدات حقيقية في شح الموارد الطبيعية وتفاش الأضرار البيئية، مما أدى إلى بروز تحديات جديدة في غاية الأهمية تستدعي تضافر كل الجهود من أجل حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي كشرط لا مناص منه لكل حكامة جيدة.

وتبعا لذلك، فقد أضحي رفع هذه التحديات مطلبا ملحا وتوجها أساسيا في برامج وخطط مبادرة الإدارة الرشيدة للحكامة والاستثمار. وقد مكن مسار هذه المبادرة الدول المشاركة من الوقوف على ضرورة اعتماد أساليب جديدة في تدبير الشأن العام، واعتماد حوار جهوي لإقرار استراتيجيات لدعم التنمية الخضراء والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

ولقد تأكد هذا المطلب الإصلاحي، خلال فعاليات المؤتمر الوزاري الثالث للمبادرة المنعقد ببلادنا في شهر نوفمبر من السنة الماضية، وذلك ضمن إعلان مراكش الذي أكد

على توحيد الرؤى، لاستكشاف واستشراف المبادرات الإقليمية الكفيلة بدعم وتعزيز النمو الأخضر المستدام والتنمية المجالية، وكذا إحداث فريق جديد مختص في هذا الميدان. وفي هذا السياق بالذات، يندرج دور هذا الفريق الذي يجتمع اليوم بالرباط، والمتجلى بالأساس، في اقتراح أدوات وآليات للحكامة كفيلة بتعزيز النمو الأخضر والتدبير المستدام للموارد الطبيعية وتيسير الحوار الجهوي، وذلك استنادا على تبادل الخبرات وتقاسم التجارب الناجحة.

وحرى بنا هنا، أن نستحضر المقتضيات والتوصيات المضمنة في إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول النمو الأخضر، المصادق عليه في اجتماع المجلس المنعقد على المستوى الوزاري بتاريخ 25 يونيو 2009، والذي أكد في إطار التعاون الدولي على أهمية تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء في المنظمة والدول النامية، وعلى ضرورة مساعدة هذه الأخيرة على تطوير النمو الأخضر.

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من المسؤولية المعهود بها الى المملكة المغربية، برئاسة هذه المبادرة خلال الولاية الحالية، فإن بلادنا تؤكد من جديد اقتناعها التام بأهمية تنسيق الجهود، وتوطيد التعاون بين مختلف الشركاء بغاية جعل النمو الأخضر دعامة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

ويزيد اقتناعنا اليوم رسوخا بضرورة أن يتجاوز التنسيق الحدود الإقليمية لينفتح على محيط دولي واسع تتضافر فيه كل الجهود في التصدي للإكراهات، ورفع التحديات من خلال تبني استراتيجيات مشتركة تستنهض كافة الآليات المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية الضرورية، وتستنفر سائر الطاقات، بما يجعل من هذا الفريق المختص الأداة الناجعة من أجل بلورة رؤية موحدة تساعدنا على كسب رهان ما ننشده جميعا من تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا السياق، فإن الغاية من تكوين هذا الفريق هي أن نجعل منه إطارا ملائما لتوطيد قيم التعاون المشترك بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، انطلاقا من تكامل الخبرات وتقاسم التجارب من أجل إرساء اللبنة الأساسية لعمل متميز يستشرف المستقبل ويساهم في إرساء دعائم التنمية البيئية والنمو الأخضر.

وفي ختام هذه الكلمة أود أن أجدد عبارات الترحيب بضيوفنا الكرام، متقدما بجزيل الشكر إلى أخي وزميلي وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية على اهتمامه الخاص وعنايته الشخصية بتوفير سبل إنجاح هذا الورش الكبير متمنيا لأشغال هذا اللقاء كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله.